

## كلمة رئيس الحكومة الفلسطينية، الدكتور سلام فياض، أمام مؤتمر مؤسسة الدراسات الفلسطينية "واقع ومستقبل المنطقة (ج) والأغوار"

كان من المفترض، وفقاً لاتفاقيتي إعلان المبادئ والمرحلة الانتقالية، أن تقوم إسرائيل، بنقل المسؤولية عن كامل الصلاحيات الأمنية والمدنية في المناطق المسماة "ج" للسلطة الوطنية، وكذلك المسؤولية الأمنية عن المنطقة المسماة "ب"، خلال 18 شهراً بعد تنصيب المجلس (التشريعي الأول). علماً بأن إعلان المبادئ لم يكن قد تطرق لهذه التصنيفات، بل كان قد أشار إلى المناطق المأهولة والمناطق غير المأهولة. ولكن وفي كل الأحوال، وبفعل التأخير في إبرام الاتفاقية الانتقالية التي وقعت في سبتمبر 1995، كان من المفترض الانتهاء من تنفيذ نقل المسؤولية عن تلك المناطق في أواسط عام 1997، بحيث، وكما ورد في الاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير وإسرائيل، تبسط السلطة الوطنية مسؤولياتها على جميع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، وتبقى قضايا القدس والمستوطنات، والحدود، والتي تشكل، بالإضافة إلى قضايا اللاجئين والأمن والمياه، قضايا الحل الدائم للبت بها في إطار ذلك الحل، الأمر الذي كان من المفترض أيضاً وفقاً للاتفاقات أن يكون قد تم في عام 1999، وهو الحد الأقصى لنهاية الإطار الزمني للمرحلة الانتقالية.

إلا أن حكومات إسرائيل المتعاقبة لم تلتزم بتنفيذ هذا الاستحقاق، وعملت على تقويض جوهر العملية السياسية ومرجعياتها وإطارها الزمني والأهداف المرجوة منها، والتي يتركز جوهرها على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن أرضنا المحتلة منذ عام 1967، وبالتالي تمكين شعبنا وسلطته الوطنية من بناء وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس، وبدلاً من ذلك، باعتباره مفتاح السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، اعتمدت إسرائيل سياسة تهدف بمضمونها إلى إعادة تنظيم الاحتلال وإحكام سيطرتها على أرضنا المحتلة، وخاصة القدس الشرقية والمناطق المسماة "ج"، والاستمرار في السيطرة على مواردنا الطبيعية التي يقع معظمها في المناطق المسماة "ج"، سيما المياه. ودفعت إسرائيل الشعب الفلسطيني في معازل مقطعة داخل المناطق المسماة "أ"، وسعت بشتى الطرق إلى استبدال قضايا الحل الدائم، والتي تشكل جوهر الصراع، بالمواضيع التي تعمدت عدم الالتزام بتنفيذها خلال المرحلة الانتقالية، وخاصة المتعلقة بالأرض، بالإضافة لقضية النازحين التي كان من المفترض أيضاً أن يتم حلها خلال المرحلة الانتقالية.

وقد بنت إسرائيل استراتيجيتها على استباحة هذه المناطق، وسعت إلى التعامل معها طوال السنوات الماضية وكأنها أراض متنازع عليها، وبما يجعل منها عمقاً استراتيجياً لتوسعها الاستيطاني. كما احتكرت مسؤولية التخطيط والتنظيم فيها، وجعلت من التنسيق، الذي نصت عليه الاتفاقية إزاء هذه الصلاحية، "فيتو" مسلطاً ضد أي احتياج فلسطيني للتنمية في هذه المناطق، حيث رفضت بصورة مستمرة تمكين شعبنا وسلطته الوطنية، وبصورة شبه مطلقة، من القيام بأي جهد تنموي يذكر فيها. بل، وسعت بكل السبل لتضييق مصادر الحياة وتشديد الخناق على

المواطنين القاطنين فيها لجعلها مناطق طاردة لهم، هذا في وقت قامت فيه بتقديم جميع التسهيلات التي تساعد في تعزيز مشروعها الاستيطاني التوسعي، وتسخير جميع مواردنا فيها لخدمة هذا المشروع.

نعم، لقد استباححت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة هذه المناطق لفرض سياسة الأمر الواقع، واستكمال مشروعها الاستيطاني، بما في ذلك داخل عمق الضفة الغربية، كما في القدس المحتلة والأغوار الفلسطينية. ولا بد من الإشارة إلى أن إسرائيل استثمرت استخفاف البعض في الساحة الفلسطينية (بما انعكس في مقولة "الأرض وما عليها من مستوطنات وغيره ستؤول لنا في نهاية المطاف)، إزاء هذه السياسة لمواصلة مشروعها الاستيطاني وإحكام سيطرتها على أرضنا المحتلة، ناهيك عن أن دخول المرحلة الانتقالية بعد عام 1999 إلى مرحلة مفتوحة، دون سقف زمني محدد، قد مكنها من الاستمرار في استباحة أرضنا المحتلة خاصة في هذه المناطق، الأمر الذي أدى في الواقع إلى تدهور وتقويض مضمون العملية السياسية، لا بل، وانتهيارها بعد كامب ديفيد في عام 2000. كما أن التأشير بشكل رسمي في اتجاه القبول بمبدأ تبادل الأراضي، في مرحلة ما بعد أوسلو، مكن إسرائيل من تهميش الاحتجاجات الفلسطينية والدولية إزاء استمرار التوسع الاستيطاني، وبالتالي الانتقاص من فعالية هذه الاحتجاجات. وغالباً ما ارتكز الجهد السياسي والإعلامي الإسرائيلي في هذا المجال على مقولة: "علام كل هذا الصخب والضجيج طالما ستؤول الكتل الاستيطانية الرئيسية في نهاية المطاف لإسرائيل في إطار تبادل للأراضي؟" ومن الجدير بالملاحظة أن التأشير في اتجاه القبول بمبدأ التبادلية هذا قد انطوى على تطويع لمضمون الشرعية الدولية ليغدو أكثر انسجاماً مع ما هو مقبول فلسطينياً، الأمر الذي أدى بدوره إلى تآكل في مرجعية عملية السلام، وخاصة فيما يتعلق بالحدود ومصير المستوطنات، وبما أدى أيضاً إلى عدم إمكانية مجرد الإشارة إلى حدود عام 1967 في المواقف المعلنة للجنة الرباعية، وخاصة في الآونة الأخيرة.

كما لا بد من الإقرار بأن العملية السياسية بوجه عام، ومنذ أوسلو، كانت قد أخذت منحى تمثل في التركيز على ما هو عملي، أي على ما يُعتقد بقبول الطرفين به، لا على تنفيذ استحقاقات عملية السلام وفق ما تقتضيه متطلبات القانون الدولي، وأسس العدالة، ومرجعية عملية السلام ذاتها. وبالنظر لكوننا نحن الفلسطينيين الطرف الأضعف في الصراع، فإن فشل العملية السياسية عبر جولات متعاقبة من المفاوضات والمبادرات في الوصول إلى حل نهائي قد أدى، وكما سبق وبينت في خطاب أمام مجموعة العمل الأمريكية من أجل فلسطين في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2008 بحضور عدد من المسؤولين الأمريكيين، إلى تآكل في موقفنا التفاوضي كان لا بد من مراجعته، من خلال العمل على إصلاح هذا الخلل البنيوي، وذلك بإعادة توجيه العملية السياسية نحو متطلبات القانون الدولي وأسس العدالة، أي نحو ما تتطلبه مرجعية العملية السياسية.

وقد أسهم في هذا التآكل ما آلت إليه الأمور في نهاية أيلول/سبتمبر عام 2000، مع تدهور الأوضاع نحو منزلقات خطيرة تمكنت إسرائيل من استثمارها تحت ذرائع الأمن، لتطلق العنان لمشروعها الاستيطاني. لا بل، وسعت إلى فرض أطواق العزل والكانتونات، حيث بدأت في تنفيذ مخططاتها لإقامة الجدار، مستثمرة في ذلك أيضاً المناخ الدولي الذي نشأ بعد 11

أيلول/سبتمبر 2001، عندما وضعت إسرائيل نفسها كجزء من التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، وبما شهد تسريعاً في تنفيذ أوسع مخطط استيطاني استعماري على أرضنا المحتلة، وتحديدًا في المناطق المسماة "ج"، وفي القدس الشرقية، وذلك في محاولة لضم أجزاء واسعة من أرضنا، وفرض مخططاتها إزاء مستقبل الحدود والاستيطان.

وفي نهاية العام 2008، ولمواجهة هذه السياسة الإسرائيلية، بدأت تتبلور لدينا، وانطلاقاً مما كان قد تحقق على الأرض منذ أواسط عام 2007 تحت شعار "البناء في اتجاه تحقيق الدولة بالرغم من الاحتلال"، ملامح برنامج العامين "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، والذي استهدف بصورة أساسية تعزيز قدرة المواطنين على الصمود من خلال تحديد أولويات وآليات مواجهة المشروع الاستيطاني الإسرائيلي، بتوفير وسائل إضافية تمكن من تعزيز قدرة شعبنا على البقاء والدفاع عن أرضه. وقد تم بلورة ذلك في إطار خطة ملموسة للعامين "2009-2011"، يستكمل خلالها بناء مؤسسات الدولة القوية والقادرة على تلبية احتياجات المواطنين وتوفير مقومات الصمود والخدمات الأساسية لهم، بالرغم من الاحتلال وممارساته بهدف التعجيل في إنهائه من خلال استنهاض كامل الطاقات الكفيلة بتحقيق ذلك. وكان همنا الأساسي حينها، ليس فقط الوصول إلى نتائج ملموسة، أو أهداف بعينها فقط، بل، بالإضافة إلى ذلك، وربما قبل كل ذلك، النهوض بالوعي الفلسطيني من حالة الإحباط والشعور بعدم القدرة واهتزاز الثقة بالنفس إلى مستوى ترسيخ حالة التحدي والإحساس بالقدرة على الإنجاز، وبما يساهم في استنهاض كامل طاقات شعبنا ويحقق انخراطه في عملية التحرر الوطني. وبمعنى آخر، فقد هدفنا إلى إحداث ربط ملموس بين عملية التحرر الوطني ومتطلبات البناء الديمقراطي.

لقد تم الإعلان عن أهداف هذا البرنامج "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة" في نهاية آب/أغسطس 2009، حيث بات مصدر إلهام جعل من التجربة الملموسة نفسها طريقنا لدرح روح الانهزامية والخروج من دائرة غياب الثقة بالقدرة على الإنجاز، والانطلاق نحو التحدي ومواجهة المشروع الاستيطاني من خلال فرض الوقائع الإيجابية على الأرض. فإذا كان مشروع إسرائيل يستهدف عزلنا دولياً، فنحن عندما نطرح عكس ذلك، ونعمل عليه نكون قد وضعنا أنفسنا، وكما يجب، على مسار مواجهة للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي، وهذا هو جوهر الفكر الفلسطيني المقاوم لجوهر الفكر الإسرائيلي المناوئ لمشروعنا الوطني.

وعلى الجانب الآخر لهذه المسألة، فقد ارتكز عمل السلطة الوطنية على ثلاثة مسارات متلازمة لتحقيق هذه الأهداف، تمحورت حول متطلبات استنهاض طاقات شعبنا، وتوفير مقومات تعزيز صموده وقدرته على الثبات والبقاء على أرضه، من خلال تنفيذ مشاريع التنمية ودعم الصمود على نطاق واسع، بما في ذلك في القدس الشرقية وفي المناطق المسماة "ج"، بما فيها الأغوار، ومناطق خلف الجدار العازل وذلك لإسقاط مضمون وظيفته في عزل جزء من شعبنا وأرضه. وارتكز ذلك أيضاً إلى ضرورة النهوض بقدرة مؤسساتنا، وبمضمون ونوعية الخدمات التي تقدمها للمواطنين. وأما المسار الثاني فقد استهدف، من خلال تلك الأدوات، استنهاض روح المقاومة السلمية وتوسيع نطاقها، وبما يسند في نفس الوقت المسار الثالث والمتمثل بالنضال السياسي الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية في المحافل الدولية لاستعادة حقوقنا الوطنية.

إن تعزيز صمود شعبنا كان وسيظل على رأس سلم أولويات عمل الحكومة، حيث أن الاشتباك مع إجراءات الاحتلال وممارساته في المناطق "ج" كان له أثر إيجابي وفَعَال. كما أن الاشتباك مع الاحتلال وعبر المقاومة الشعبية السلمية جعل الناس يدافعون عن أرضهم من منطلق حقهم فيها، بعد أن بدت هذه المناطق في الوعي الفلسطيني والدولي على حد سواء وكأنها أراضٍ متنازع عليها.

ونعود هنا بالذاكرة إلى الوقت الذي عندما أصبحنا نتحدّث فيه بتركيز خاص عن التنمية في هذه المناطق، وفرض حضورنا فيها. إذ في أعقاب ذلك، بدأ الإسرائيليون يجددون أطروحاتهم بأن تواجههم الأمني فيها ضروري وحيوي، لدرجة أنهم باتوا يصوّرون أن نزع السيادة الأمنية الإسرائيلية عن هذه المناطق هو بمثابة إعلان حرب، أو أنّ هذا الأمر سيؤدي إلى نشوب حرب، وهذا ما تضمنه تقرير صدر في حينه عن "مركز القدس للشؤون العامة الذي يديره دوري غولد". في ذلك الوقت استهجنّا هذه الأطروحات، ولكن الفكر هنا كان مهماً كما هي أدوات التنفيذ، وأصبح الحديث عن شعار فلسطيني موحد، وهو الصمود، تملّيه المسؤولية المباشرة والملموسة من خلال المشاريع التي يتم تنفيذها.

لقد كان لدينا تفكير جدي حول الكيفية التي من خلالها يمكن تعزيز الصمود، ولدينا عشرات الأمثلة التي تبين نجاعة هذا التفكير من خلال الممارسة بوعي منه. فشعبنا لم يعد يكتث منذ ذلك الوقت بتصنيف أرضه إلى "أ" و"ب" و"ج". وقد ساهمت المكونات المختلفة لبرنامج العامين وتكامل هذه المكونات إلى وجود منطلق فكري موجّه وناظم، وهو تعزيز الصمود، وتثبيت الناس على أرضهم. هذا هو المسوّغ الوطني القومي للفكر التنموي. فأنت تبني هنا تحت الاحتلال، بالرغم من الاحتلال، وفي مواجهته، ومن أجل التعجيل في إنجائه. هذه فكرة متواصلة لها تجليات مختلفة ولكن يحكمها فكر موجّه واحد. وقد بات كل مشروع ننفذه على الأرض يعبر عن مدى إصرار شعبنا على ممارسة حقه في البقاء على أرضه، ويساهم في الحفاظ على هوية هذه المناطق، وترسيخ الحقائق الإيجابية عليها. وقد احتل هذا الأمر حيزاً بارزاً في عملنا أيضاً، من خلال الجهد الدبلوماسي المكثف في حشد الموقف الدولي المساند لحقنا، ولعل أبرز مواقع هذا الجهد تتمثل في زيارة الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، أثناء زيارته الأولى لفلسطين، حيث اطلع ميدانياً على الواقع الذي يعيشه أبناء شعبنا في المناطق المسماة "ج"، والجهود التي تبذلها السلطة الوطنية لتعزيز صمودهم. وكذلك زيارة مفوضة حقوق الإنسان، السيدة نافى بيلاي، لقرية بيت إجزا ومنزل المناضل صبري غريب "أبو سمير"، رحمه الله، والذي شكل نموذجاً أسطورياً في التحدي والصمود، حيث اطلعت السيدة نافى على المعاناة التي يعيشها شعبنا ومدى انتهاك إسرائيل لأبسط حقوقه. وذلك كله بالإضافة إلى زيارات العديد من المسؤولين الأوروبيين والدوليين الذين اطلعوا عن قرب على الواقع الصعب ومدى المعاناة التي يعيشها شعبنا في هذه المناطق. وقد بات يتبلور في الوعي الدولي ضرورة اتخاذ مواقف واضحة بهذا الشأن، حيث اطلعوا أيضاً على محاولات الحكومة الإسرائيلية لتقويض جهودنا في البناء والمأسسة، وتعطيل عملنا في هذه المناطق، بما في ذلك تدمير عدد من المشاريع التنموية البسيطة التي تم تنفيذها. ولا يمكن أن ننسى طريق الحرية في قراوة بني حسان الذي أقدمت جرافات الاحتلال على هدمه وتخريبه أكثر من مرة. وفي كل مرة كنا

نعود ونُعيد تعبيده، وشعارنا الموجه حينئذ كان: "هم يدمرون ونحن نبني، هم يقتلون ويحرقون الأشجار ونحن نزرعها بأضعاف مضاعفة". كما لا يمكن أن ننسى صمود وتحدي أهلنا في العقبة وخرب أم النير وسوسيا والتواني وأم الخير والخان الأحمر وطانا، وغيرها من الخرب ومضارب البدو التي عملت الحكومة على تعزيز صمود أهلها، وتمكينهم من البقاء رغم كل سياسات التخريب والتدمير الإسرائيلية.

إن هذا المشهد المتمثل في تحدي شعبنا لطغيان الاحتلال وإرهاب مستوطنيه، وإصراره على التمسك بأرضه وحمايتها وزراعتها وإعمارها، في مواجهة كل أشكال التخريب والتدمير والحصار الذي تسعى قوات الاحتلال لتكريسها، أظهر مشهد الصراع على حقيقته بين إرادة شعبنا في الحياة والبناء، وبين تخريب الاحتلال ومحاولاته الهادفة لمصادرة سبل الحياة .

وقد جاء تقريراً قناصل الاتحاد الأوروبي، حول القدس الشرقية والمناطق المسماة "ج"، ليؤكد ما كنا قد صممنا على نقله للعالم إزاء متطلبات واحتياجات شعبنا في هذه المناطق، حيث أشار التقريران إلى أن سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي في القدس الشرقية والمناطق المسماة "ج"، لا يمكن أن توصف إلا بأنها جزء من سياسة ممنهجة تهدف إلى جعل المناطق الفلسطينية مناطق طاردة للوجود الفلسطيني. ذلك بالإضافة إلى بيان اجتماع المانحين الأخير في بروكسل، والذي أكد على ضرورة تمكين السلطة الوطنية من التنمية في هذه المناطق. والأهم هو البيان الذي صدر عن اللجنة الرباعية في اجتماعها الأخير في نيسان/أبريل من العام الحالي، حيث دعا إلى تمكين السلطة الوطنية من القيام بمسؤولياتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق، وشدد على اعتبارها مناطق حيوية لمستقبل دولة فلسطين.

وبهذه الإشارة الأخيرة، والمتضمنة اعتبار المناطق المسماة "ج" حيوية للدولة الفلسطينية المستقبلية، حُسمت مكانة هذه المناطق في الوعي الدولي لصالح اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967. وهنا لا بد أيضاً من الإشارة إلى أن دولاً عديدة لها مكانتها على الساحة الدولية دخلت معنا في مذكرات تفاهم لإقامة وتطوير مشاريع في المنطقة "ج"، بما فيها الأغوار. ومع ذلك، يظل من الضروري أن تنتقل هذه المواقف الدولية إلى خطوات عملية ملموسة قادرة على إلزام إسرائيل بوقف مخططاتها التوسعية في هذه المناطق وإلزامها بتمكين السلطة الوطنية بكامل مسؤولياتها فيها.

وقد بات سلاح شعبنا الأقوى يتمثل في تمسكه بالمقاومة السلمية بكل مكوناتها، وشعاره "البقاء مقاومة، وإنا هنا باقون". ولم يعد بإمكان إسرائيل أن تنجح في كسر الإرادة الفلسطينية وروح الأمل والتحدي لدى شعبنا في سعيه وإصراره على الوصول إلى الحرية. نعم، "البقاء مقاومة ... والبناء مقاومة". وفي مواجهة إصرار الحكومة الإسرائيلية على إدارة ظهرها لإرادة المجتمع الدولي حول مكانة المناطق المسماة "ج"، والقدس الشرقية، كان لا بد من الاستمرار في خلق الوقائع الإيجابية على الأرض، وبما ينسجم مع ضرورة تكريس حقيقة أن القدس الشرقية، كما الأغوار، وكافة المناطق المسماة "ج"، هي جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، وأنها ميدان عمل حيوي ومساحة مفتوحة لعمل السلطة الوطنية، بل وتشكل الامتداد

الحيوي لبناء دولة فلسطين وتوسيع نطاق بنيتها التحتية. فالمناطق المسمّاة "ج" تشكل ما يزيد عن 60% من أراضي الضفة الغربية. ومع ذلك يعيش فيها، بفعل السياسات الإسرائيلية، فقط حوالي 150,000 فلسطيني، من بينهم 27,500 من البدو، ويحظر البناء الفلسطيني على 70% منها، ويخضع البناء في الباقي منها لقيود صارمة. وقد فقد ما يزيد عن 1006 أشخاص، بينهم 565 طفلاً منازلهم خلال عام 2011، أي أكثر من الضعف مقارنةً بعام 2010. بالإضافة إلى أن 87% من الأراضي المصنفة "ج"، تكاد تكون محظورة على الفلسطينيين، وهي مخصصة لاستخدام الجيش الإسرائيلي، أو تقع تحت سيطرة المستوطنات الإسرائيلية. ويقطن حوالي ربع الفلسطينيين في الأغوار والبحر الميت في المنطقة المسمّاة "ج"، منهم 7.900 من البدو والرعاة، ويقيم 3400 شخص كلياً أو جزئياً في مناطق عسكرية مغلقة، وهم يجابهون خطر الطرد الإجباري. بينما يقع في الأغوار حوالي 37 مستوطنة إسرائيلية يسكنها 9500 مستوطن، وهي تسيطر على مقدرات شعبنا في هذه المناطق، وتكبح الوصول إلى الطرق والمواصلات والأراضي الزراعية ومصادر المياه، مما أدى إلى وصول نسبة الفقر بين الأفراد في المناطق المصنفة "ج" لحوالي 23%، بالمقارنة مع نسبة الفقر في مناطق الضفة الغربية الأخرى التي تبلغ حوالي 18%. وقد بلغ عدد التجمعات السكانية التي يوجد فيها شبكة مياه عامة خلال عام 2010، 67 تجمعاً سكانياً مقابل 39 تجمعاً سكانياً لا يوجد فيها شبكة مياه عامة. كما أن 98 تجمعاً سكانياً منها غير متصلة بشبكة صرف صحي مقابل 8 تجمعات فقط متصلة بشبكة صرف صحي، وذلك بالإضافة إلى تدنى مستوى استهلاك المياه في المجتمعات التي تفتقر إلى شبكات المياه إلى 20 لتر للفرد، أي خمس ما توصي به منظمة الصحة العالمية كحد أدنى.

وقد بلغ عدد التجمعات الفلسطينية في هذه المناطق 194 تجمعاً، منها 19 في بيت لحم، و54 في الخليل، و25 في جنين، و6 في أريحا، و29 في القدس، و13 في نابلس، و14 في قلقيلية، و10 في رام الله، و4 في سلفيت، و10 في طوباس، و10 في طولكرم.

وقد أشار تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية، إلى أن سياسة التخطيط وتنظيم الأراضي التي تتبّعها السلطات الإسرائيلية في المنطقة "ج" في الضفة الغربية تمنع الفلسطينيين فعلياً من البناء في 99% من أراضي المنطقة المسمّاه "ج". ويبين التقرير أنه، إضافة إلى منع البناء في نحو 70% من أراضي المناطق المصنفة "ج"، تطبق إسرائيل في النسبة المتبقية سلسلة قيود تلغي عملياً إمكانية الحصول على تراخيص للبناء.

هذا ويبلغ عدد التجمعات السكانية في الأغوار أحد عشر تجمعاً وفقاً لوزارة الحكم المحلي، وهي (أريحا-العوجا-النويعة-والديوك الفوقا- مرج نعجة-الزبيدات- مرج الغزال-الجفتك- فصايل- مخيم عقبة جبر-مخيم عين السلطان). ويبلغ عدد سكان الأغوار بما يشمل أريحا والمخيمات 52 ألف نسمة. أما مناطق خلف الجدار، فيبلغ عدد التجمعات السكانية فيها 20 تجمعاً سكانياً، ويبلغ عدد سكانها نحو 14 ألف نسمة.

وفي مواجهة هذه السياسة، ومنذ عام 2007 اتخذت الحكومة استراتيجية تركز في جوهرها على عدم الاكتراث بهذه التصنيفات، واتبعت سياسة فرض الحقائق الإيجابية على

الأرض رغم كافة العراقيل الإسرائيلية. وقد تم خلال السنوات الخمس الماضية تنفيذ حوالي 3000 مشروع بقيمة إجمالية بلغت حوالي 400 مليون دولار، وتم من خلالها إنشاء وتجهيز ما يزيد عن 200 مدرسة، وثلاث مستشفيات وخمسين مركزاً صحياً، وتعبيد حوالي 2600 كيلومتر من الطرق و800 كيلومتر من الطرق الزراعية، وتمديد شبكات وخطوط مياه بطول 2000 كم، بالإضافة إلى حفر وتأهيل وكهربية 60 بئراً للمياه، وكذلك 1100 بئر زراعي. هذا بالإضافة إلى شبكات الصرف الصحي، وخطوط الكهرباء التي باتت تغطي الآن 99% من التجمعات السكانية، ومئات المنشآت والمؤسسات الشبابية والرياضية والثقافية والمجتمعية والنسوية، وبما يشمل كذلك قطاع غزة، وخاصة في مجال الصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليمية، والتي نتطلع إلى تنفيذ المزيد منها في القطاع. ورغم الحصار وإجراءات عزل مدينة القدس، فقد تمكنا أيضاً من تنفيذ العديد من المشاريع فيها عبر دعم مؤسساتها الأهلية وتمكينها من القيام بواجباتها هناك.

ومن جملة هذه المشاريع، فقد حصلت التجمعات السكانية الواقعة في المناطق المسماة "ج" في مختلف محافظات الوطن منذ عام 2007 على 749 مشروعاً بقيمة إجمالية 118.441.953.97 دولار، انتهى العمل من 625 مشروعاً منها بقيمة حوالي 93 مليون دولار، وهناك 71 مشروعاً ما زالت قيد التنفيذ بقيمة 52.4 مليون دولار، و53 مشروعاً قيد التجهيز لبدء العمل بقيمة 7.5 مليون دولار. هذا بالإضافة إلى ما تم ترخيصه من استثمار للقطاع الخاص من قبل وزارة الاقتصاد الوطني في هذه المناطق.

وفي سياق العمل لتطوير التجمعات السكانية في هذه المناطق وتوسيع قدرتها على استيعاب المزيد من المواطنين، والخدمات المقدمة لهم فقد أعدت وزارة الحكم المحلي مخططات هيكلية لـ 32 قرية وبلدة، من أصل 151، بقيمة 600 ألف دولار، كما واتخذت الحكومة مؤخراً قراراً بالإعلان عن سوسيا مجلساً قروياً، تمهيداً لإعداد مخطط هيكلية لها، وذلك على خلفية تجديد التهديدات الإسرائيلية بإزالة كافة المنشآت فيها.

وبالنظر للأهمية القصوى التي يلعبها توفير المياه لتمكين المواطنين من الصمود في المناطق المسماة "ج"، ندرج تالياً مشاريع المياه التي تم تنفيذها في هذه المناطق، وعلى مدار الثلاث سنوات الماضية:

- في محافظة الخليل: مشروع إنشاء خزان مرتفع بسعة 500 م<sup>3</sup> في بني نعيم، وخط مياه ناقل بطول 7 كم وقطر 6" ما بين سيميا والظاهرية، وخط مياه ناقل بطول 12 كم وبقطر 12" ما بين ترقوميا وبيت عوا، وأيضاً خط مياه ناقل بطول 8 كم وبقطر (8،"6") في يطا، و خزان 2000 م<sup>3</sup> وخط مياه ناقل بطول 13 كم وبقطر (12،"8") في دير سامت.
- في محافظة نابلس: خط ناقل بقطر 12" و بطول 13 كم ما بين دير شرف ومحطة عين بيت الماء، وخط مياه ناقل في قرية روجيب بطول 1200 م وبقطر 4"، وخط مياه ناقل ما بين بيت دجن وبيت فوريك بطول 13 كم وبقطر 6"، بالإضافة إلى محطة

معالجة بسعة 5000م<sup>3</sup>/يوم وخطوط مجاري بطول 11 كم وبقطر 8سم في دير شرف.

- محافظة قلقيلية: شبكات مياه داخلية بطول 22 كم بقطر (2"، 3"، 4"، 6") وخزان 300 م<sup>3</sup> ومحطة ضخ في حجة ودير الحطب بالإضافة إلى وصلات مياه وخطوط ناقلة بطول 12 كم وبقطر 12" ما بين فرعتا وأماتين وحجة وباقية الحطب، وتجهيز بئر مياه عزون.
- محافظة جنين: شبكة مياه بير الباشا بطول 11900 م وبقطر (2"، 4")، وحفر بئر في جنزور (قيد التنفيذ)، وتمديد خط ناقل بطول 3500 م بقطر 4" من زبدة إلى امريحا.
- محافظة القدس: شبكة مياه الجيب بطول 14000 م وبقطر (6"، 4"، 3"، 2")، وخط مياه ناقل بطول 4800م، وبقطر 8" في بدو.
- رام الله: خط مياه اللبن الغربي بطول 1400 م وبقطر 4".
- أريحا والأغوار: تأهيل شبكة المياه الداخلية بطول 5000م بقطر (3"، 2") في الجفتك.
- طولكرم: خطوط مجاري وادي الزومر (مشروع الصرف الصحي لنابلس وطولكرم قيد التنفيذ)، وخط مياه ناقل بطول 8 كم، وبقطر 8" في سفارين.

وعلى صعيد القطاع الزراعي فقد تركزت الرؤية الاستراتيجية على تعزيز صمود المزارعين على أرضهم في المناطق المسماة "ج"، باعتبار ذلك يمثل أحد أهم روافع مقاومة الاحتلال والاستيطان ومواجهة الخطط الإسرائيلية الرامية إلى تفريغ الأراضي الفلسطينية من سكانها، وذلك من خلال تمكين المزارعين من الاستمرار في ممارسة أنشطتهم الزراعية المختلفة وتطويرها، ومعالجة التشوهات الناجمة عن ممارسات الاحتلال، وإيلاء اهتمام خاص بصغار المزارعين وفقراء الريف والنساء، وذلك بالإضافة إلى إعادة تأهيل ما دمره الاحتلال ودعم المزارعين المتضررين من الاعتداءات الإسرائيلية عن طريق تأهيل البنية التحتية الزراعية المدمرة وتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي وإسناد المزارعين المتضررين من الجدار وتوفير الحوافز والدعم للمزارعين المجاورين للمستوطنات وإعداد ملفات توثيق وحصر الأضرار ومتابعتها قانونياً بالاستناد للقانون الدولي.

أما بخصوص المشاريع الزراعية قيد التنفيذ، والتي تستهدف تنمية وتطوير القطاع الزراعي، بما في ذلك في المناطق المسماة "ج" فهي: مشروع تعزيز الأمن الغذائي ومصادر الرزق للمجتمعات الريفية والفقيرة في فلسطين، والممول من الحكومة الهولندية وبالتعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA). ومشروع تطوير مجتمع إنتاج البذار غير الرسمي من أجل تشجيع حفظ المحاصيل الحقلية في فلسطين، والممول من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ومشروع السيطرة على أمراض المواليد الحديثة للمجترات الصغيرة، والممول من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا. وبناء قدرات وزارة الزراعة الإدارية والفنية وإدارة الأعمال الزراعية، والممول من الحكومة الإيطالية. ومشروع إدارة المصادر الطبيعية بالمشاركة، والممول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD). ومشروع الإدارة المستدامة لأراضي المراعي المشاع في فلسطين، والممول من الحكومة البرازيلية.



ومشروع إنشاء مزارع استزراع سمكي نموذجية، والممول من الحكومة البرازيلية. ومشروع الطرق الزراعية. ومشروع دعم المناطق المتضررة من الجدار والاستيطان والمناطق المهمشة. ومشروع تطوير أنظمة الري والبنية التحتية للري الزراعي في الضفة الغربية، والممول من منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). ومشروع تطوير استغلال مياه الري الزراعية، والممول من البنك الإسلامي، ومشروع دعم المزارعين المتضررين من الاحتلال والممول من الاتحاد الأوروبي. والبرنامج الوطني لتخضير فلسطين.

إن ما نفذ من مشاريع تنموية، ورغم أهميته، يظل أقل بكثير من متطلبات التنمية الحقيقية في المناطق المسماة "ج". وهنا فإنني أتوجه للأسقاء العرب لنجدة شعبنا والإسراع في تقديم الدعم العاجل لتمكيننا من الوفاء بالاستحقاقات والالتزامات المطلوبة من السلطة الوطنية، والتعامل مع كافة احتياجات أبناء شعبنا في مختلف المجالات، وفي مقدمتها تعزيز قدرته على الصمود من خلال تنفيذ المشاريع التنموية الكفيلة بتحقيق ذلك، وبما يمكن السلطة الوطنية من النهوض بقدرة الاقتصاد الوطني على التحول إلى اقتصاد مقاوم، وبما يساهم أيضاً في صون قرارنا الوطني المستقل وتعزيز المنعة الذاتية، ويساعدنا في تعميق وترسيخ الجاهزية الوطنية لإقامة الدولة، والتي لن تكتمل إلا بإعادة توحيد الوطن ومؤسساته.

وبالإضافة للإنفاق الحكومي على المرافق العامة في المناطق المسماة "ج"، فنحن بحاجة إلى مضاعفة الجهود للاستفادة مما لدى القطاع الخاص من طاقة، ورغبة واضحة، للاستثمار في هذا المناطق. وكذلك، هناك حاجة ملحة للاستفادة من درجة أفضل من التكامل بين المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، والتي أسهمت بكافة مكوناتها، بما فيها الجمعيات التعاونية، في تعزيز قدرة شعبنا على الصمود والثبات في وجه الاحتلال الإسرائيلي، ومنذ بداياته.

---

## مرفقات - حقائق وأرقام

جدول رقم(1): المشاريع التنموية في مناطق "ج" والمكونة من 749 مشروعاً بقيمة إجمالية 118.441.953.97 دولار في مختلف محافظات الوطن منذ العام 2007 حتى هذا التاريخ وهي موزعة كالتالي:

المصدر: ( الإدارة العامة للمشاريع في وزارة المالية)

المحافظة	عدد المشاريع	قيمة التمويل بالدولار	تم التنفيذ	قيمة التمويل بالدولار	قيد التنفيذ	قيمة التمويل بالدولار	لم يبدأ	قيمة التمويل بالدولار
بيت لحم	48	4.773.639.14	36	3.123.695.01	2	348.39150	10	1.301.552.63
طولكرم	102	17.629.715.60	90	15.114.955.60	6	1.640.260.00	6	874.500.00
طوباس	28	3.013.526.54	28	3.013.526.54	0	0	0	0
سلفيت	60	9.415.634.83	51	7.23.122.83	6	953.138.00	3	1.225.374.00
رام الله والبيرة	122	18.392.700.26	98	13.187.131.58	16	4.358.837.75	8	846.730.93
الخليل	113	25.235.855.96	99	20.952.898.82	11	3.782.957.14	3	500.000.00
قلقيلية	76	6.416.339.41	58	4.308.471.14	9	1.029.811.69	9	1.078.056.58
نابلس	29	5.893.824.78	24	5.514.224.78	3	225.600.00	2	154.000.00
جنين	116	21.034.865.59	99	16.029.455.63	12	4.216.259.95	5	789.150.00
القدس	39	5.620.057.88	3	3.998.921.38	2	1.130.000.00	4	491.136.50
أريحا	16	1.015.793.98	9	493.562.40	4	202.631.58	3	319.600.00
المجموع	749	118.441.953.97	625	92.973.965.71	71	52.378.646.11	53	7.580.100.64

جدول رقم(2):

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج 2009

1. جدول تصنيف الأراضي في الضفة الغربية حسب اتفاقية المرحلة الانتقالية عام 1995:

تصنيف أراضي الضفة الغربية بحسب اتفاقية أوسلو 1995	المساحة كم <sup>2</sup>	النسبة المئوية من المساحة الكلية للضفة الغربية
مناطق أ	1,005	18
مناطق ب	1,035	18.3

61.7	3,456	مناطق ج
3	165	محميات طبيعية
100	5,661	المساحة الكلية للضفة الغربية

## 2. تصنيف البناء العمراني في مناطق "ج"

المساحة كم <sup>2</sup>	تصنيف البناء العمراني
188.3	مستوطنة إسرائيلية
0.248	بؤر استيطانية
45.8	قواعد عسكرية إسرائيلية
54.5	مناطق عمران فلسطينية
288.8	المجموع

## 3. التجمعات الفلسطينية الواقعة في مناطق "ج"

عدد التجمعات الفلسطينية الواقعة في مناطق "ج"	المحافظة
19	بيت لحم
54	الخليل
25	جنين
6	أريحا
29	القدس
13	نابلس
14	قلقيلية
10	رام الله
4	سلفيت
10	طوباس
10	طولكرم
194	المجموع

4. تصنيف الغطاء النباتي في مناطق ج

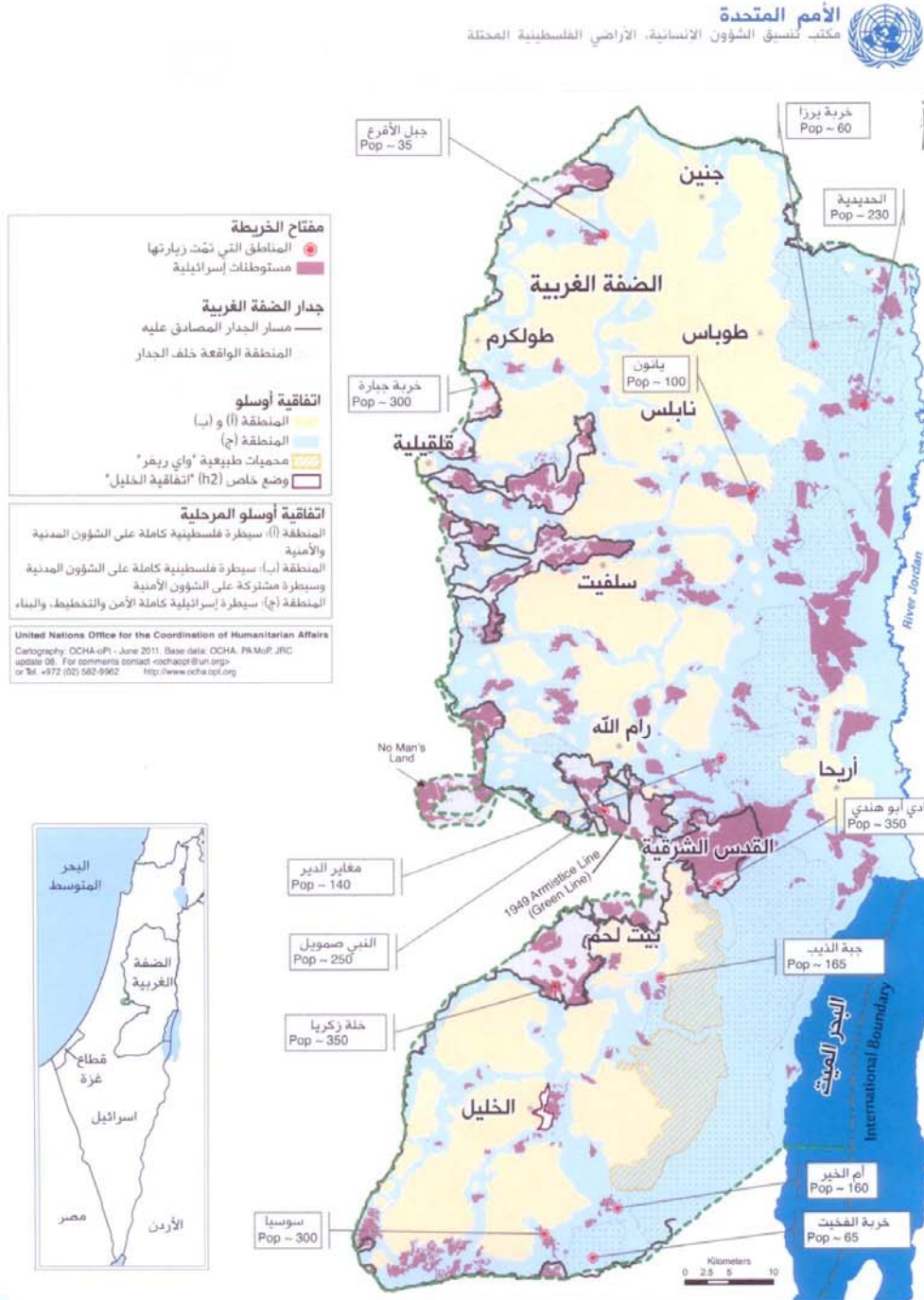
المساحة كم <sup>2</sup>	تصنيف الأراضي
1732.61	أراضي زراعية
12.84	مساحات مصطنعة
188.3	مستوطنة إسرائيلية
45.8	قاعدة عسكرية إسرائيلية
0.248	بؤرة استيطانية
54.5	منطقة عمرانية فلسطينية
288.848	
1412.74	غابات و مناطق مفتوحة
1.16	مصادر مائية
8.17	جدار العزل العنصري
0.07	مقابر
3456.438	المجموع

جدول رقم (3): إحصائيات البناء و الهدم في المناطق الفلسطينية المصنفة "ج" و المستوطنات الإسرائيلية

المصدر: منظمة السلام الآن الإسرائيلية - 2008

الإسرائيليون	الفلسطينيون	إحصائيات بناء وهدم
18472	91	عدد تصاريح البناء الصادرة
2900	4993	عدد أوامر الهدم الصادرة
199	1663	عدد المنازل المهدامة

خريطة تظهر المناطق (أ) و(ب) و(ج)، حيث تظهر المناطق (أ) و (ب) باللون الأصفر، فيما تظهر المناطق المسماة (ج) باللون الأزرق



مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbrt@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)